Distribution: Restricted EB 2005/84/R.12/Rev.1 20 April 2005
Original: English البند 10(أ)(iii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18–20 أبريل/نيسان 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية السنغال

من أجل

مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز القرض vi

موجز المشروع vii

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 4

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السنغال 5

الجزء الثاني – المشروع 7

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 7

باء – أهداف المشروع ونطاقه 7

جيم – العناصر 8

دال – التكاليف والتمويل 11

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 13

واو – التنظيم والإدارة 13

زاي – المبررات الاقتصادية 14

حاء – المخاطر 15

طاء – الأثر البيئي 16

ياء – السمات الابتكارية 16

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 16

الجزء الرابع – التوصية 17

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 19

الذيول

الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في السنغال**	**2**
الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الرابع:	**تدفق الأموال**	**10**
الخامس:	**التكاليف والتمويل**	**11**
السادس:	**التنظيم والإدارة**	**13**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك أفريقي
1.00 دولار أمريكي	=	500 فرنك أفريقي
1.00 فرنك أفريقي	=	0.002 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية السنغال

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

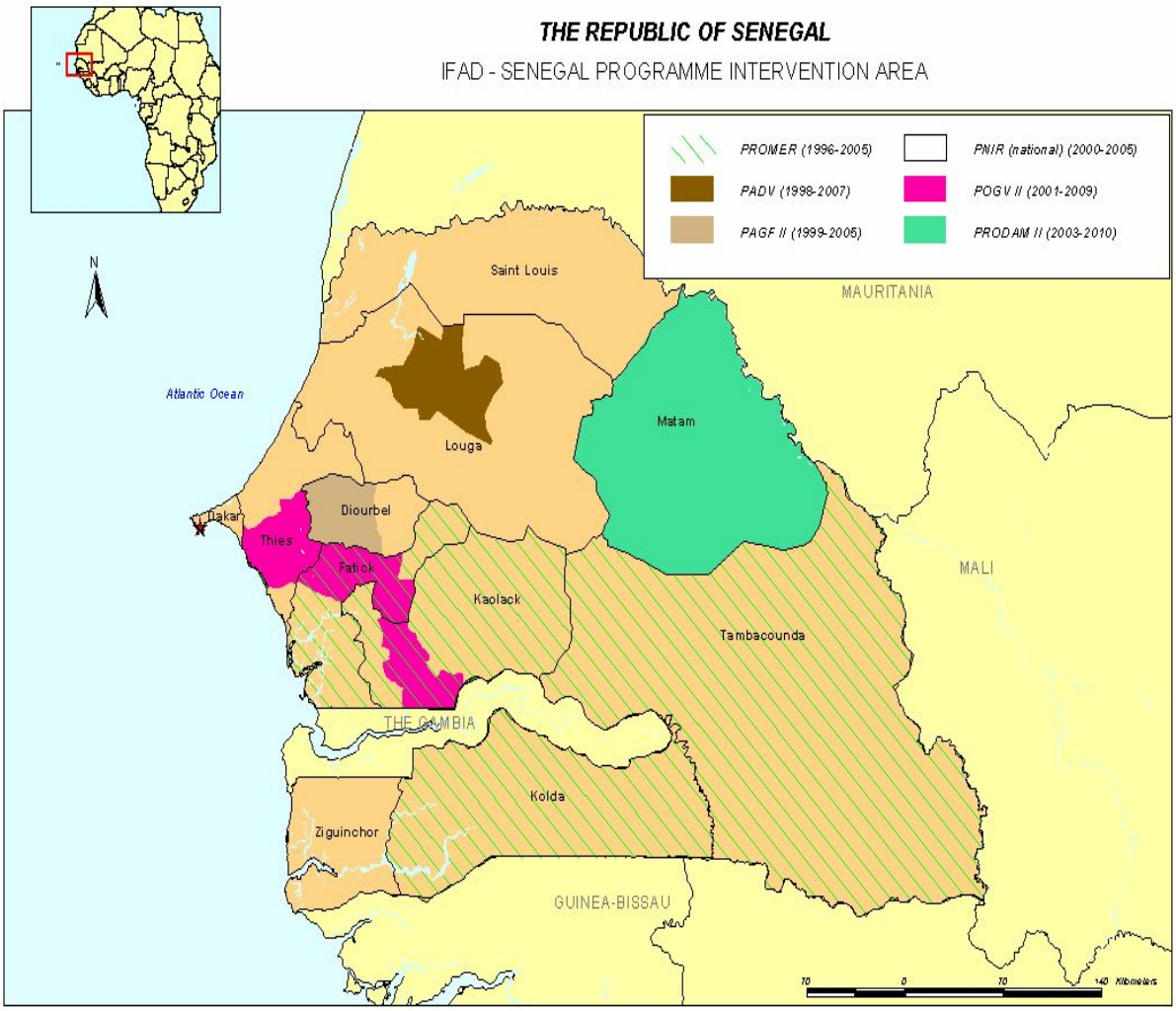

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة منطقة المشروع

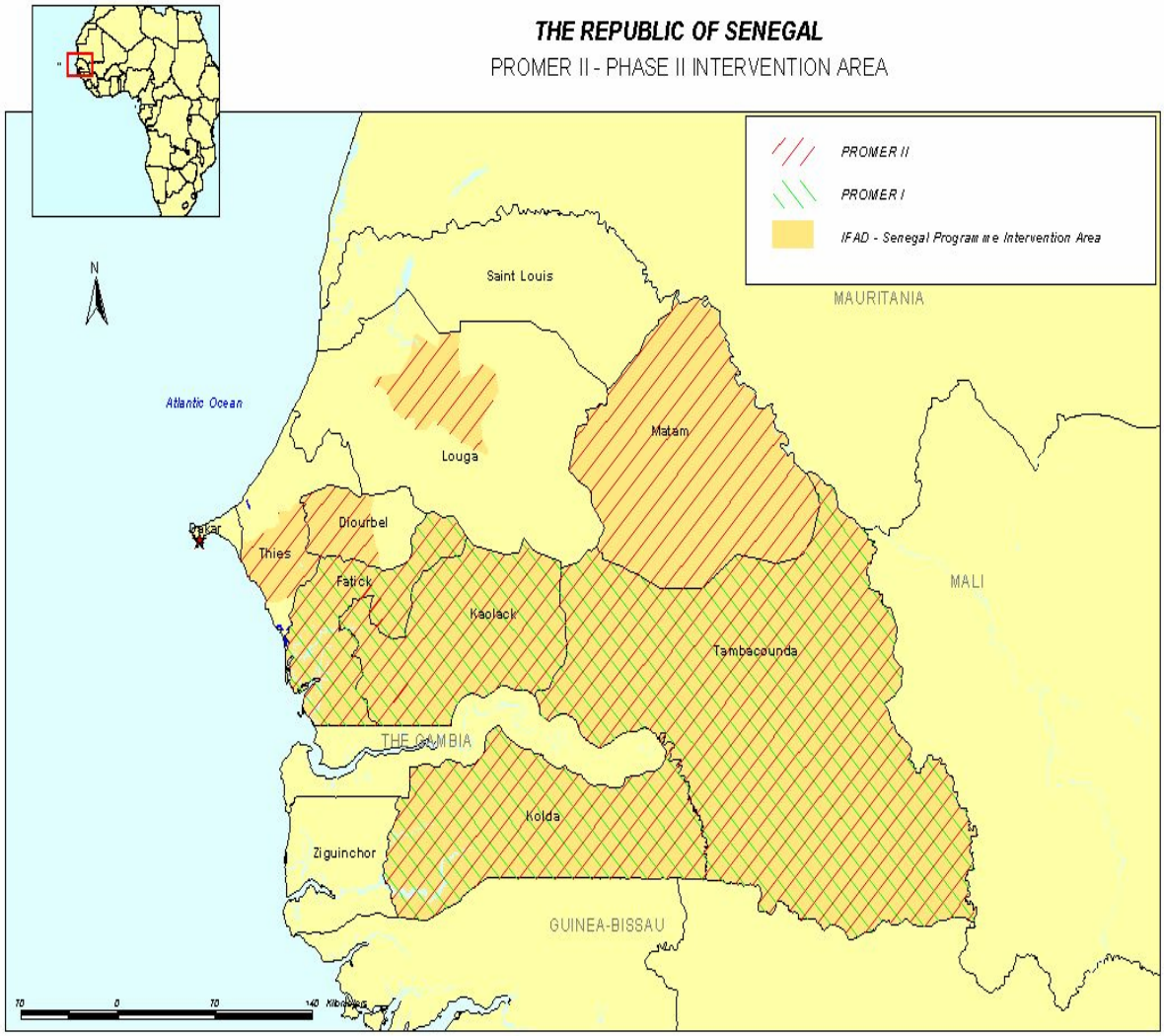

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية السنغال

مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية السنغال
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والموارد المائية
التكلفة الكلية للمشروع:	18.75 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	8.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13.08 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهة المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية لغرب أفريقيا
قيمة التمويل المشترك:	2.03 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تقرر فيما بعد
مساهمة المقترض:	2.19 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.45 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مصرف التنمية لغرب أفريقيا

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ الجهات المستفيدة من مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية هم أفراد الأسر الريفية المستضعفون بصفة خاصة: (i) العاطلون عن العمل في المناطق الريفية والمهتمون بالعمل لحسابهم الخاص ولكنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة والتكنولوجيات وإمكانية الوصول إلى الأسواق ورأس المال الأولي؛ (ii) الأفراد من ذوي المهارات البسيطة الذين يحتاجون إلى التدريب في تطوير مبادرة الأعمال وإلى رأس المال الأولي لإقامة مشاريع أعمالهم الخاصة بهم؛ (iii) أصحاب مشاريع الأعمال الصغرى/ الصغيرة القائمة حالياً الذين يحتاجون إلى مهارات وتكنولوجيات أفضل وإلى تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق بغية تحسين وتوسيع مشاريع أعمالهم. وسوف يولى اهتمام خاص إلى الأسر المستفيدة من مشاريع التنمية الزراعية والمجتمعية التي يمولها الصندوق، وذلك لتعزيز روابط التآزر والتكامل. وسيجري التأكيد بصفة خاصة على الوصول إلى الفئات المحرومة اجتماعياً مثل النساء والمجموعات النسائية والشباب العاطلين عن العمل أو الذين يعملون بعض الوقت والأسر الريفية التي يتعذر عليها أو ليس لديها وصول للأراضي وغيرها من عوامل الإنتاج.

لماذا هم فقراء؟ على الرغم من أن معظم أسر المزارعين تحاول الحد من المخاطر المناخية وذلك بأن تضطلع بطائفة شتى من الأنشطة الزراعية، فإن موارد الدخل لديها قليلة بالإضافة إلى حدوث أزمة هامة داخل قطاع الزراعة أسهمت في تدني إيراداتها تدنياً هاماً. والمزارعون يعانون من قيود الإنتاجية المنخفضة وتعذر الوصول إلى الأسواق الإقليمية والوطنية وإلى التكنولوجيات الحديثة، كما يعاني الحرفيون وأصحاب مبادرات الأعمال الريفيون بالدرجة الرئيسية من تعذر إمكانية الوصول إلى الائتمان والخدمات الاستشارية بشأن الأعمال والبنية الأساسية الملائمة كما يفتقرون إلى بيئة قانونية ومؤسسية مواتية. وهنالك ترابط وثيق بين الفقر والأمية في الريف. وتعاني المرأة الريفية أكثر مما يعاني الرجل من إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب على المهارات والمعلومات والأرض والائتمان.

ماذا سيحقق المشروع لهم؟ يهدف المشروع إلى دفع عجلة العمالة ومن ثم رفع مستوى الإيرادات لدى أضعف المجموعات وذلك بتحسين هامش الربح في مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة غير الزراعية وبصورة غير مباشرة لدفع عجلة الأنشطة الزراعية. وعلى وجه التحديد فإنه يسعى إلى النهوض بإحداث وتطوير مبادرات الأعمال الخاصة والوظائف المأجورة وذلك بأن يوفر لمبادرات الأعمال الصغرى والصغيرة في المناطق الريفية الخدمات المالية وغير المالية التي تتسم بأنها ملائمة ومن نوعية جيدة يمكن الوصول إليها واستدامتها ذاتياً والتي من شأنها: (i) تحفيز إقامة أو توسيع مبادرات الأعمال الصغرى والصغيرة التي توفر العمالة الذاتية والمأجورة؛ (ii) تعزيز أساليب الإنتاج وممارسات الإدارة لدى مشاريع الأعمال القائمة هذه؛ (iii) تحسين جودة وتغليف البضائع والخدمات التي توفرها؛ (iv) تحسين وصول مشاريع الأعمال هذه إلى الأسواق الإقليمية والوطنية المستدامة؛ (v) تحسين إمكانية وصولها إلى مصادر التمويل من أجل رأس المال العامل والاستثمارات؛ (vi) تحسين البيئة القانونية والسياسية والمؤسسية. وفضلاً عن ذلك سوف يسعى المشروع إلى تحسين البيئة المواتية لتطوير مشاريع الأعمال هذه سواء بتعزيز شبكة مستدامة ذاتياً من موردي خدمات تنمية الأعمال الريفية غير المالية الملائمة أو بتعزيز و/أو توسيع انتشار مؤسسات التمويل الصغري القائمة.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سوف تشارك الجهات المستفيدة من خلال طائفة واسعة من المؤسسات والمنظمات التي يساندها المشروع، ومنها مثلاً: (i) موردو خدمات تنمية الأعمال الريفية غير المالية؛ (ii) مؤسسات التمويل الصغري الريفية؛ (iii) المنظمات المهنية و/أو المنظمات شبه القطاعية التي تمثل المنتجين وأصحاب الأعمال في المناطق الريفية. كما ستشارك الجهات المستفيدة مشاركة فعّالة في مختلف هيئات التشاور إلى جانب غيرها من أصحاب المصلحة وذلك للتأكد من أن القيود والمشكلات والاحتياجات الخاصة بها تؤخذ في الاعتبار في خطط التنمية المحلية وشبه القطاعية. ولضمان الاستدامة، سيتم السعي بشكل تدريجي لاسترداد تكاليف توفير الخدمات من المستفيدين منذ بداية المشروع.

كيف تمت صياغة المشروع؟ بدأت عملية تصميم المشروع في عام 2002، انطلاقا من تقييم الحافظة القطرية الذي قام به مكتب التقييم لدى الصندوق. وقد نوقشت ودققت الاستنتاجات والتوصيات في حلقة عمل حضرها جميع الشركاء في يوليو/تموز 2003. وكان تقييم الحافظة القطرية المدقق منطلقاً لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة التي وضعت بمشاركة أصحاب المصلحة – بمن فيهم منظمات المزارعين – واعتمدها المجلس التنفيذي للصندوق في أبريل/نيسان 2004. وقد أجري التقييم المرحلي لمشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الأولى في أوائل عام 2004، وأعقبته بعثة استهلال في مارس/آذار 2004. وأثناء هذه البعثة نوقشت المحاور الاستراتيجية الرئيسية للمشروع الجديد وأقرها كل من حكومة السنغال والصندوق. وبعدئذ جرت صياغة هذا المشروع بمشاركة فعّالة من فريق مشروع المرحلة الأولى وغيره من أصحاب المصلحة.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية السنغال

من أجل

مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية السنغال بما قيمته 8.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13.08 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مصرف التنمية لغرب أفريقيا إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **خلفية عامة.** تقع السنغال على ساحل الأطلسي في غرب أفريقيا، وتبلغ مساحتها 722 196 كيلومتراً مربعاً. ويبلغ عدد سكانها نحو 10 ملايين نسمة وهو ينمو بمعدل وسطي قدره 2.7% سنوياً ونحو نصف هذا العدد دون سن الخامسة عشر. ويبلغ معدل نمو السكان الحضر 4% سنوياً. ويعكس ارتفاع نسبة التحضر بمعدل 47% فيض الهجرة من الريف ولا سيّما إغراء العاصمة داكار حيث أصبحت تضم 20% من السكان. والهجرة من الريف ظاهرة تنتشر بين الشباب بالدرجة الأولى.

2 - **الاقتصاد.** كان النمو الاقتصادي الإجمالي بطيئاً حتى عام 1994، عندما تضافر تخفيض الفرنك الأفريقي بمقدار 50% وارتفاع تدفق المساعدات والتشدد في إدارة الاقتصاد في توليد نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نحو 5.5% سنوياً بالقيمة الحقيقية. وكانت الإدارة المالية حسنة أيضاً: ففي عام 2002، كان فائض الميزانية الأولى يساوي 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وكان العجز الإجمالي في الميزانية صاف من المنح 3.1 في المائة؛ واستقر التضخم في حدود 2.3% أخذاً في الحسبان آثار ضريبة القيمة المضافة بنسبة 18% التي فرضت في سبتمبر/أيلول 2001. والمساهم الرئيسي في الثروة الوطنية هو القطاع الثالث، حيث بلغت مساهمته 60% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس دور السنغال الاقتصادي والتجاري في شبه الإقليم. وتظل الزراعة، التي تسهم بمجرد 20% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، المصدر الأول للدخل لأكثر من 75% من السكان الناشطين. وما زال تنويع الاقتصاد ضعيفاً. وفي

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

المناطق الريفية يظل الطلب الفعال منخفضا والاقتصاد الوطني يعتمد اعتمادا كبيراً على تصدير مجموعة ضئيلة من السلع الزراعية التي يتراجع الطلب العالمي عليها (الفول السوداني والقطن مثلاً).

3 - **الزراعة والفقر الريفي.** هنالك علاقة تبعية قوية بين الزراعة والفقر، ولاسيما في مناطق الوسط والجنوب والشمال الشرقي، حيث تعتمد الغالبية العظمى من الأسر على الزراعة، ويعتبر 72% إلى 88% من الأسر الريفية في البلد من الفقراء مقابل المتوسط الوطني الذي يبلغ 54%. ومع أن 70% من مصروفات الأسر المعيشية الريفية تنفق من أجل الغذاء فإن غالبية هذه الأسر شديدة التأثر بالجوع المزمن أو الشديد. وتعزى معدلات الفقر الريفي المرتفعة إلى تعرض الزراعة للصدمات الخارجية (تذبذب معدلات هطول الأمطار، والأسعار العالمية) والتحيز لصالح الحضر في الاستثمارات العامة في الماضي. وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب أزمة عميقة الجذور حلت داخل القطاع الزراعي. إذ لم يكن للأداء الاقتصاد الكلي التأثير المرتقب على التخفيف من وطأة الفقر وذلك بسبب القدرة المحدودة لدى الاقتصاد على تشجيع العمالة الثابتة وضعف الإنفاق الاجتماعي وتوزيعه على نحو غير منصف. ويتمركز نحو 75% تقريباً من العاملين الصحيين في داكار وفي تييس، وإمكانية وصول سكان الريف إلى التعليم محدودة، إذ أن المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية هو 24% مقارنة بنسبة 57% في المناطق الحضرية. ولما كان معدل الناتج المحلي الإجمالي المقدر للفرد في حدود 600 دولار أمريكي (2001)، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة 54 سنة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الراشدين أقل من 40%، فإن مؤشر التنمية البشرية بالنسبة للسنغال في عام 2002 لم يتجاوز 0.4316، بحيث كان ترتيب البلد 154 من بين 175 بلداً.

4 - **الأنشطة غير الزراعية** تزود معظم الأسر الريفية بكميات متواضعة من المال للحصول على مزيد من الغذاء وتلبية الاحتياجات اليومية، وتلك الأنشطة التي تديرها النساء كثيراً ما تكون في صلب استراتيجيات البقاء لدى الأسرة. وعوائد هذه الأنشطة منخفضة عموماً نظراً للاعتماد على المهارات التقليدية والتكنولوجيات البدائية. وبما أن أفقر الناس تعوزهم المهارات ورأس المال للاضطلاع بأنشطة مجزية أكثر كالحرف التقليدية أو البستنة الموجهة نحو السوق أو التجارة البسيطة، فإنهم يعيشون بشق الأنفس بالاعتماد على العمل المأجور.

5 - **مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة.** تقوم غالبية هذه المشاريع في القطاع غير الرسمي (000 470 مقابل 700 في القطاع الرسمي) وهي توفر العمالة لنحو 1.3 مليون نسمة. وفي المناطق الريفية تتصل الغالبية العظمى من هذه المشاريع بشكل ما بالزراعة وهذه هي حقاً الميزة التي تتفوق بها. وعلى الرغم من الوعي المتزايد بالأهمية الكامنة لتنمية هذه المشاريع بالنسبة للحد من الفقر فإنها ما زالت معّوقة بحكم المهارات والمعدات البدائية والموارد المالية المحدودة وتعذر الوصول إلى الائتمان بالإضافة إلى بيئة ضرائبية وقانونية مؤسسية غير مواتية. ومع ذلك فهي تنطوي على قدرة هائلة من إمكانيات التنمية: فالطلب على الخدمات غير الزراعية والخدمات خارج المزرعة في المناطق الريفية في ارتفاع، كما أن تنظيمات هذه المشاريع وهيكلتها تتقدم بخطى حثيثة، والموارد البشرية والطبيعية المحلية كثيراً ما لا تستغل استغلالا كاملاً، وقد تطورت طوال العقد الماضي أسواق جديدة للتصدير تبعث على التفاؤل (مثال ذلك التجارة العادلة والمنتجات العضوية). وهنالك ثلاثة أنماط من المشاريع الصغرى والصغيرة الريفية، كما هي واردة في "ميثاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة" الرسمي: (i) الأنشطة المولدة للدخل ضعيفة المردود التي تضطلع بها النساء فرادى أو في مجموعات؛ (ii) المشاريع الصغرى التي توظف 1 إلى 10 عمال من غير أفراد الأسرة، باستخدام

تكنولوجيات بدائية في المنزل ويبلغ رقم أعمالها أقل من 15 مليون فرنك أفريقي في السنة؛ (iii) المشاريع الصغيرة التي توظف من 10 إلى 20 من العمال من غير أفراد الأسرة والتي تستخدم معدات حديثة إلى حد ما مركبة في أماكن عمل لهذا الغرض، وتولد أكثر من 15 مليون فرنك أفريقي في السنة. والاحتياجات الإنمائية المقابلة من حيث التكنولوجيا والائتمان والتدريب متغايرة كل التغاير.

6 - **التمويل الريفي.** هنالك في السنغال نحو 700 مؤسسة من مؤسسات التمويل الصغري، ومنها 200 في المنطقة التي يغطيها المشروع المقترح. وقلة من هذه المؤسسات تمول المشاريع الصغرى والصغيرة، وغالبيتها موجودة في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية، والمنتجات والخدمات التي تقدمها غير ملائمة عموماً لتنمية هذه المشاريع الريفية أو أنها لا تنافس الخطط المعانة أو كلا الأمرين، كما يتعذر عليها الوصول إلى موارد إعادة التمويل المستدامة لتحل محل تمويل الجهات المانحة. وتقع **مؤسسات التمويل الصغري في أربع فئات** وهي: (i) مجموعات الادخار والإقراض غير الرسمية (جمعيات الادخار والائتمان) التي ليس لها شخصية قانونية ولا تخضع لقانون مشروع مساندة تنظيم اتحادات الادخار والائتمان. (وهو قانون ينظم أنشطة الادخار والائتمان في الإقليم الذي يغطيه الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)؛ (ii) اتحادات الادخار والائتمان التي لها شخصية قانونية والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والمالية وتخضع للقانون المذكور؛ (iii) شبكات اتحادات الادخار والائتمان التي تخضع لقانون المصارف؛ (iv) نظم التمويل اللامركزية التي لا تخضع للقانون المذكور وتعمل بموجب اتفاقيات إطارية لمدة خمس سنوات مبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية. وثمة هيئتان لتقديم المساعدة التقنية والدعم وهما: الرابطة المهنية لمؤسسات التمويل الصغري للادخار والائتمان ووحدة دعم رابطة اتحادات الائتمان والادخار لدى وزارة الاقتصاد والمالية (المساعدة التقنية/الصناديق الشعبية للادخار والائتمان). أما عناصر التمويل الريفي في إطار مشروعات الصندوق الجارية فلم يكن لها إلا تأثير هامشي من حيث الانتشار كذلك فإنها لم تطور بعد صلات فعالة مع مؤسسات التمويل الصغري.

7 - **المجتمع المدني.** لقد عزز تاريخ السنغال الطويل في مجال الديمقراطية من المشاركة القوية والمباشرة للمواطنين في عملية صنع القرار ولاسيما على المستويات اللامركزية. ففي عام 1996، عهد إلى الحكومات المحلية بسلطات جديدة للتحكم بالموارد الطبيعية ولتخطيط أنشطة التنمية وتنفيذها. بيد أن اللامركزية لم يكن لها الأثر المتوقع على تمكين مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة وتطويرها، ذلك أن الحكومات المحلية كانت تفتقر بالدرجة الرئيسية إلى الموارد المالية والبشرية المطلوبة. وكانت شبكات التضامن هي التي تسد هذه الثغرات. وقد تطورت هذه الشبكات تطوراً قوياً جداً على امتداد العقد الماضي ولاسيما بين النساء وخصوصاً في المناطق الريفية مما يبعث على الأمل في استجابة مستدامة للفقر. ومنظمات مشاريع الأعمال هذه (الضالعة في تجهيز الحبوب والألبان والأسماك وصناعات النسيج والجلود والمجوهرات وعمليات البناء) موجودة ولكنها ضعيفة ولاسيما منظمات الحرف التي تغلب فيها مشاركة النساء. ولكن جمعيات المزارعين الممثلة في المجلس الوطني للتشاور والتعاون بين أهل الريف هي واحدة من أنشط التنظيمات في القارة مما يجعل جمعيات المزارعين شريكاً لا غنى عنه في التنمية الريفية. كما أن نمو منظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية يجسد رغبة السنغاليين في التصدي لمشاكلهم بوصفهم شركاء بكل معنى الكلمة في التنمية.

8 - **التمايز بين الجنسين.** نظراً لعوامل ثقافية – وعلى الرغم من المساعي القوية التي تبذلها الحكومة – فإن مؤشر التنمية المرتبط بالتمايز بين الجنسين في السنغال لم يتجاوز في عام 2002 مقدار 0.420 مما يضع البلد في المرتبة 128 من بين 177 بلدا. والمرأة الريفية تسهم إسهاماً كبيراً في اقتصاد أسرتها سواء من حيث العمل أو توليد الدخل النقدي. ومما يشهد على قدرتها الكامنة في التخفيف من حدة الفقر أن الفقر يطال مجرد ثلث الأسر التي تترأسها المرأة مقابل نصف الأسر التي يترأسها الرجل. ومن عوائق وصول المرأة إلى عوامل الإنتاج تعذر وصولها إلى التعليم والمعلومات والابتكار والتمويل. وقد أنشأت الحكومة مؤخراً صندوقاً خاصاً لمنح القروض المعانة (بمعدل فائدة 7% مقابل 15–18% التي تفرضها معظم مؤسسات التمويل الصغري) إلى النساء اللواتي يرغبن في إقامة مشروع أعمال أو التوسع فيه.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

9 - لقد مول الصندوق أحد عشر مشروعاً في السنغال وبلغ مجموع التمويل 114 مليون دولار أمريكي منذ عام 1979. واستؤنفت مسيرة التعاون في 1998، بعد قرابة عقد من الشراكة المضطربة بسبب التغيرات المتكررة في السياسة الزراعية. وقد جرى تمويل ثلاثة مشاريع تشمل ثلاث مناطق لتحقيق التنمية على مستوى القرية، وقد استكملت الآن. أما المشاريع الستة الممولة في أواخر التسعينات فقد وسعت من تغطية الصندوق ليشمل أكثر من نصف القطر كما أضيف إليها هدف مساندة الأنشطة غير الزراعية. وثلاثة من هذه المشاريع في مرحلتها الثانية بناء على تجارب إيجابية.

10 - أما تقييم الحافظة القطرية الذي أجراه مكتب التقييم لدى الصندوق في الفترة 2002 – 2003، فقد نظر في عمق تعاون الصندوق مع السنغال منذ عام 1979. وقد جرى التثبت من استنتاجاته وتوصياته في شهر يوليو/ تموز 2003 في إطار حلقة عمل حضرها كبار شركاء الصندوق. وتم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول التوصيات التالية: (i) صياغة المشروعات المقبلة في إطار برنامج متماسك؛ (ii) تعزيز نهج محاربة الفقر؛ (iii) تدعيم نهج التنمية المحلية؛ (iv) النهوض بتمكين منظمات المزارعين؛ (v) تمكين الحصول إلى الخدمات المالية اللامركزية؛ (vi) تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال إنتاج سليم بيئياً؛ (vii) تعزيز الوسائل اللازمة للاختبار الاستراتيجي للبرنامج القطري.

11 - وقد أوصى تقييم منتصف الفترة لمشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الأولى الذي جرى في أوائل عام 2004، بالشروع في مرحلة ثانية بالشروط التالية: (i) تركيز الدعم على القطاعات الفرعية التي تنطوي على إمكانات قوية؛ (ii) توسيع منطقة المشروع لتحقيق التكامل الأمثل مع المداخلات الأخرى التي يمولها الصندوق والتركيز على مناطق التجمع وذلك لتوليد الكتلة الحرجة اللازمة لضمان الاستدامة؛ (iii) تيسير وصول أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة إلى الخدمات المالية؛ (iv) تشجيع قيام الشبكات المحلية من وحدات تنمية الأعمال غير المالية المستدامة؛ (v) توجيه النهج نحو مختلف أنماط النشاط؛ (vi) تدعيم عملية الرصد والتقييم كأداة للتعلم والإدارة؛ (vii) تضمين استراتيجية خروج واضحة في تصميم المشروع.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السنغال

سياسة السنغال من أجل استئصال الفقر

12 – تشتمل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي ترسم توجهات سياسة الحكومة بهذا الشأن (التي أقرت في ديسمبر/كانون الأول 2002) على ثلاثة أهداف رئيسية: (i) مضاعفة متوسط دخل الفرد بحلول عام 2015، وذلك بتشجيع النمو القوي والمتوازن على أساس قاعدة عريضة؛ (ii) ضمان وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وذلك بتسريع إنشاء البنية الأساسية؛ (iii) استئصال جميع أشكال الإستبعاد بما في ذلك تحديداً التمايز بين الجنسين. والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية هي: (أ) استحداث الثروة في مجال الزراعة أساساً ولكن في القطاعات الفرعية الريفية غير الزراعية أيضاً؛ (ب) بناء القدرات والنهوض بالخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة والمياه الآمنة والإصحاح، بالإضافة إلى الإدارة السديدة والمستدامة للموارد الطبيعية؛ (ج) تحسين ظروف معيشة المجموعات الضعيفة كالأطفال والنساء والشيوخ والشبان؛ (د) تشجيع المشاركة في التنفيذ والرصد في إطار من الشراكات الوثيقة مع جميع أصحاب المصلحة (ومنهم مثلاً المواطنون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات المحلية والحكومة المركزية). ويقوم بتنسيق هذه الجهود فريق مهمة مشترك بين الوزارات بالتعاون مع لجان التوجيه على المستوى الوطني وفي المستويات الإقليمية. وتقوم وحدة رصد الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في إطار وزارة الاقتصاد والمالية بإدارة نظام لا مركزي للرصد والتقييم.

أنشطة استئصال الفقر التي تمارسها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى

13 – من الشركاء المحتملين الذين يشاركون أصلاً في تعزيز تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة الريفية عدد من الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف (ومنها كندا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي)، بالإضافة إلى طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتبعاً لنهج الصندوق في التنمية المحلية الذي يشدد على ضرورة الاستفادة من الدراية المحلية وفرص التكامل فإن المشروعات المقبلة سوف تنشط في إلتماس واستغلال الفرص من أجل تحقيق التآزر في الجهود.

استراتيجية الصندوق في السنغال

14 – إن الهدف الذي يضعه الصندوق نصب عينيه في السنغال هو المساعدة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف الأول الذي يرمي إلى تخفيض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015. وتوصي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدها الصندوق والتي أقرت في عام 2004، بتركيز الاهتمام على المبادرات التي ترمي إلى رفع مستوى إيرادات الأسر وتحسين ظروف المعيشة الريفية بأساليب من شأنها أن تعزز المساواة بين الجنسين. وترتأي الوثيقة المذكورة تمويل مشروعات متنوعة ولكنها متماسكة ومتماشية مع المبادرات الإقليمية والمبادرات الجماعية باستخدام شتى الوسائل (ومنها القروض والمنح). ويتعين على هذه المشاريع أن تمتثل للسياسات الريفية الوطنية وسياسات الحد من الفقر وكذلك لمهمة الصندوق في الحد من الفقر، وأن تسعى إلى بلوغ أهداف مشتركة في

إطار نهج استراتيجي مشترك وأن تساند التدخلات المحلية لتوليد المعرفة وحوار السياسات الوطنية ولتشجيع اتساق نهج الجهات المانحة وتوليد روابط التآزر من خلال التبادل والحوار.

15 - يركز **البرنامج القطري للصندوق** على ثلاثة من التوجهات الرئيسية في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وهي: (i) خلق الثروات؛ (ii) بناء القدرات والخدمات الأساسية؛ (iii) تحسين ظروف معيشة المجموعات الضعيفة. وهو يسترشد أهداف الصندوق الرئيسية في الحد من الفقر الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى وهي: (أ) بناء القدرات لدى فقراء الريف ومنظماتهم وذلك بتعزيز سياسات ومؤسسات التنمية الريفية القوية؛ (ب) زيادة عوائد الزراعة؛ (ج) رفع مستوى الإيرادات الريفية بتحسين إمكانية الوصول إلى رأس المال والأسواق؛ (د) الحد من إمكانية تعرض فقراء الريف إلى المخاطر الرئيسية التي تتهدد سبل عيشهم.

الأساس المنطقي للمشروع

16 - لقد ولد تصاعد الضغوط السكانية والأزمة المتأصلة في قطاع الزراعة التقليدي حاجة ملحّة إلى التماس موارد المعيشة البديلة في المناطق الريفية من السنغال حيث ما زالت الغالبية العظمى من السكان تعتمد على الموارد الطبيعية وحيث تزداد صعوبة الوصول إلى الأراضي والمياه. ولم يؤثر النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي طوال عقد من السنين تأثيراً كبيراً على الحد من الفقر، وخصوصاً في المناطق الريفية حيث يتراوح معدل انتشار الفقر في حدود 72% إلى 88 في المائة. والتجارب المكتسبة في إطار مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية تبعث على الأمل بما فيه الكفاية وذلك لتبرير توسيع نطاق المشروعات (من صغرى إلى صغيرة أو متوسطة الحجم) علاوة على توسيع نطاق المشروع جغرافيا. وتمشياً مع توجيهات السياسة السنغالية بالنسبة للتنمية الريفية والحد من الفقر في المناطق الريفية، فإن مشروع ترويج مبادرات الأعمال الريفية، وهو المرحلة الثانية من هذا المشروع سوف يرمي إلى: (i) تشجيع مبادرات الأعمال الريفية؛ (ii) مساعدة فقراء الريف في تنويع وتعزيز إيراداتهم؛ (iii) النهوض باستحداث فرص العمل في المناطق الريفية. وسوف يولى اهتمام خاص إلى الوصول إلى أضعف المجموعات وخصوصاً النساء والشباب، ولسوف يصار إلى تعزيز نوعية الاستجابة إلى احتياجات هؤلاء الناس وضمان استدامة فوائد المشروع من خلال: (أ) إلزام شبكة من الموردين المؤهلين تأهيلاً جيداً من القطاعين الخاص والعام توفير خدمات تنمية الأعمال غير المالية وذلك على أساس تقاسم التكاليف؛ (ii) إلزام مجموعة مختارة من مؤسسات التمويل الصغري مسؤولية تقديم الخدمات المالية الريفية وإنشاء وحدة للمساعدة في المشروعات الجارية التي يمولها الصندوق بخصوص مسائل التمويل الريفي؛ (iii) إقامة شبكة من مراكز المعلومات القائمة محلياً لتزويد المنتجين الريفيين ومشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة بمعلومات فيما يتعلق بالأسواق والتكنولوجيات، والاستماع إلى أصوات فقراء الريف ومشاريع أعمالهم في الهيئات المؤسسية وهيئات صنع السياسة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

17 - **منطقة المشروع** تشمل الأقاليم الأربعة التي شملتها المرحلة الأولى من المشروع (وهي فاتيك وكاولاك وكولدا وتامباكوندا) بالإضافة إلى أربعة أقاليم تشملها المشاريع الجارية التي يمولها الصندوق (وهي ديوربيل ولوجا وتييس وماتام). وسيركز المشروع في كل إقليم على تطوير كتلة حرجة في "مناطق" التجمع التي تنطوي على إمكانات عالية، وهذه المناطق هي أقرب إلى "أحواض النشاط الاقتصادي" منها إلى المحاور أو المراكز الجغرافية. غير أن الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية سوف تشارك بصورة فعّالة في تحديد وفرز هذه المناطق وتعبئة أصحاب المصلحة المحليين واستحداث بيئة محلية تمكينية لمشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية، ولاسيما من حيث الاحتياجات إلى البنية الأساسية.

18 - **المجموعة المستهدفة والاستهداف.** المجموعة المستهدفة في المقام الأول هي النساء وشباب الريف العاطلون عن العمل أو الذين يعملون بعض الوقت وفقراء الريف الذين لا يملكون الأرض أو القليل منها. وغالبية هذه الفئات تعمل أصلاً في واحد أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية ضعيفة المردود. وقد يساعد المشروع أيضاً عدداً محدوداً من مشاريع الأعمال شبه الحضرية التي توفر فرص العمالة للسكان المحليين أو التي توفر خدمات ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية (ومنها مثلاً مؤسسات التوريد والتوزيع والتجارة والنقل). وسوف يتبلور نهج الاستهداف القائم على الطلب من خلال حملات الإعلام والتوعية التي ترمي إلى استثارة الاهتمام بمساعدة المشاريع في أوساط المجموعات المستهدفة من قبيل الأولوية. وسوف يعتمد مبدأ التمييز الإيجابي لضمان أن ما لا يقل عن نصف مشاريع الأعمال التي تلقى المساعدة تديرها النساء أو مجموعات النساء وأن ربعها يديره شبان أو مجموعات الشباب. وسوف يولى اهتمام خاص إلى الأنشطة التي تتمتع فيها المرأة بالتفوق على غيرها ولتمكينها من الوصول إلى الائتمان والمعلومات والمشاركة في عملية صنع القرارات. ولذلك فإن الدعم المقدم إلى المنظمات المهنية وغيرها من الشركاء سوف يشمل النهوض بالسياسات والاستراتيجيات الحساسة للتمايز بين الجنسين. وسوف ترسى آليات لضمان حسن تمثيل المجموعات المستهدفة في هيئات القيادة وصنع القرارات وفي حلقات العمل والاجتماعات وفي صفوف الموظفين المهنيين في المشروع نفسه.

باء – أهداف المشروع ونطاقه[2]

19 - **الهدف الإجمالي.** يرمي مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية إلى تشجيع التنويع المستدام لموارد المعيشة والدخل لدى فقراء الريف في السنغال وذلك من منظور الإنصاف بين الجنسين. أما **الأهداف المحددة** فهي: (i) تدعيم أو تشجيع إنشاء مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية التي تعود بالربح والتي يمكنها توفير فرص العمل الثابتة في مناطق التجمع؛ (ii) تدعيم القطاع الفرعي لمشاريع الأعمال الريفية في هذه المناطق وإعطائها بعداً مهنياً؛ (iii) تحسين مجمل البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية لصالح مشاريع الأعمال هذه.

[2] يحتوي الذيل الثالث لهذه الوثيقة على تحليل هيكل منطقي يبين صلات الوصل والمؤشرات التي يمكن التثبت منها والافتراضات.

20 - **النطـــاق.** سيقوم المشروع طوال فترة 7 سنوات بالعمل بناء على تجربة المرحلة الأولى من المشروع لزيادة إمكانية الربح لنحو 000 3 من مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة في مناطق التجمع والتي تنطوي على إمكانية عالية. وسيتحقق ذلك من خلال الخطوات التالية: (i) تشجيع الشبكات ذاتية الاستدامة لتقديم الخدمات المالية وغير المالية؛ (ii) ومساعدة مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية في التعرف إلى منافذ أسواق جديدة وتكنولوجيات تعود بربح أوفر؛ (iii) تعزيز المنظمات المحلية والمركزية لهذه المشاريع؛ (iv) تعزيز مشاركة فقراء الريف في حوار السياسات مع الحكومة ومع المنظمات المهنية لمشاريع الأعمال هذه؛ (v) تحسين إمكانية وصول جميع أصحاب المصلحة إلى المعلومات ذات الصلة من أجل تنمية مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية. وستبذل الجهود لمعرفة سلاسل السلع ذات الإمكانية العالية والمنتجات والأسواق الجديدة وقنوات التسويق والمبتكرات التجارية وذلك بالنسبة لكل منطقة تجمع وسوف تفتح الروابط بين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها النساء. وسوف يتضافر التدريب على إدارة الأعمال عموماً مع التدريب على مهارات تقنية وتجارية محددة، كما سوف تقترن المساعدة المالية بعملية بناء القدرات. ولتحقيق التأثير الأمثل سوف تسعى تدخلات المشروع إلى تعزيز تطوير السلاسل السلعية المتكاملة التي تستغل مزايا التفوق النسبي لدى مختلف مناطق التجمع وذلك بمساعدة العاملين في هذه الأخيرة في التعرف إلى منافذ الأسواق من خلال تطوير استراتيجيات للتغلغل ولدعم تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وسيعزز المشروع أيضاً تأثير المشروعات التي يمولها الصندوق من أجل التنمية الزراعية والمجتمعية وذلك بفتح نافذة لتطوير مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة إلى جانب وحدة لدعم عمليات التمويل الريفي فيها. ومن شأن هذا التدبير أن يولد صلات تآزر قوية بين مشروعات الصندوق في السنغال.

جيم – العناصر

21 - يشتمل المشروع المقترح على العناصر التالية: (i) الوصول إلى خدمات تنمية الأعمال غير المالية؛ (ii) النهوض بالخدمات المالية الريفية؛ (iii) تعزيز المنظمات المهنية والبيئة السياسية والقانونية والمؤسسية؛ (iv) تنمية خدمات المعلومات في إدارة الأعمال؛ (v) التنسيق والإدارة.

الوصول إلى خدمات تنمية الأعمال غير المالية

22 - سوف يعزز هذا العنصر إقامة شبكة تشمل نحو 7 من مقدمي خدمات تنمية الأعمال لكل منطقة تجمع (أي 24 لمنطقة المشروع بأكملها). وسوف تتوفر المساعدة لمستشاري إدارة الأعمال المدربين في إطار المرحلة الأولى من المشروع والمستشارين والشركات والممثلين المحليين للمنظمات المهنية وأعضاء الوكالة الوطنية للإرشاد الزراعي والريفي ومشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة وأرباب الحرف التقليدية وذلك في سبيل تطوير خدمات ملائمة لمشاريع الأعمال الريفية هذه، وخصوصاً تلك المشاريع التي يديرها النساء والشباب. وسوف توفر شبكة وحدات تنمية الأعمال الدعم الملائم خصيصاً لكل من أصحاب المبادرات والمشاريع في مجال بناء القدرات والوصول إلى التمويل وبحوث الأسواق والوصول إلى المبتكرات. وسوف يتلقى الزبائن المحتملون في وقت لاحق قسائم ذات قيمة يمكنهم استخدامها لمكافأة من يختارونه لتقديم الخدمات مباشرة وبذلك يكون لهم صوت مسموع فيما يتعلق بنوع وجودة الخدمات التي هم في أشد الحاجة إليها. ولسوف يغطى نصيب لا بأس به من تكاليف وحدات تنمية الأعمال في بادئ الأمر من صندوق مخصص لتمويل المشروع على أن يتحمل الزبائن تدريجياً نصيباً أكبر من هذه التكاليف. وسوف تتوفر إمكانية

الوصول إلى المبتكرات التقنية بناء على الطلب على أن يقوم المشروع بمساعدة مشاريع الأعمال هذه في التعرف إلى التكنولوجيات والحصول عليها من خلال "صندوق الابتكارات". وستعمل الحكومة على ضمان استمرارية عمل وفوائد الصندوقين كليهما بعد انتهاء المشروع. وسيتم تمديد الإجراءات التشغيلية والمالية خلال استعراض منتصف المدة وسوف يقترن التدريب العملي للإلمام بالقراءة والكتابة بتدريب على موضوعات ومهارات معينة وخصوصاً في مجال المحاسبة.

23 - انتقاء المناطق المستهدفة سيعتمد على المعايير التالية: (i) وجود قدرة كامنة محلية غير مستغلة (كالمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصائد الأسماك وغيرها) ومعدلات فقر مرتفعة؛ (ii) إمكانية تطوير مشاريع أعمال صغرى وصغيرة بإمكانها أن تستجيب للأسواق التي تم التعرف إليها؛ (iii) آفاق تطوير شبكات ذاتية الاستدامة من مقدمي الخدمات المالية وغير المالية من القطاع الخاص؛ (iv) إمكانيـــة استحداث فرص عمالة مأجورة ولاسيما للنساء والشباب؛ (v) إمكانية رفع مستوى القيمة المضافة محلياً؛ (vi) إمكانية تحقيق صلات التآزر مع المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق؛ (vii) إمكانية تولد تأثيرات جانبية إيجابية باتجاهي سلسلة الإنتاج صعوداً وهبوطاً (التوريد والتوزيع والتسويق)؛ (viii) إمكانية الوصول. وسوف يخضع تقييم ملاءمة 24 منطقة مستهدفة حددت أثناء صياغة المشروع نتيجة دراسة مفصلة من جانب خبراء استشاريين وطنيين.

النهوض بمستوى الخدمات المالية الريفية

24 - سوف تستحدث وحدة لمساندة التمويل الريفي وذلك لتوفير الإرشاد والدعم لعمليات التمويل الريفي لجميع مشروعات الصندوق الجارية في السنغال. وسوف تقوم وحدة المساندة هذه بما يلي: (i) تيسير الارتباط بين مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة من جهة وشركائها من مؤسسات التمويل الصغري من جهة أخرى، (ii) بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغري الشريكة لتصميم وتكييف المنتجات والخدمات بما يتلاءم واحتياجات هذه المشاريع الريفية؛ (iii) تمويل واستحداث ما يصل مجموعه إلى 16 اتحاداً ائتمانيا جديداً (بما في ذلك المباني والمعدات والتدريب والدعم المالي غير القابل للسداد) وذلك في الأقاليم التي لا تشملها مؤسسات التمويل الصغري القائمة؛ (iv) توفير دعم القدرات والدعم المؤسسي لمؤسسات التمويل هذه ولمنظماتها المركزية (مثل الرابطة المهنية لمؤسسات التمويل الصغري للادخار والائتمان ومؤسسة المساعدة التقنية/الصناديق الشعبية للادخار والائتمان). وعلاوة على ذلك سوف يتوفر خط ائتمان طويل الأجل يموله ويديره مصرف التنمية لغرب أفريقيا سيكون في متناول مؤسسات التمويل الصغري وذلك لأغراض تمويل مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة على المدى المتوسط والمدى الأطول. وحرصاً على استدامة خط الائتمان هذا على المدى الطويل فإما أن يعهد به إلى منظمة التمويل الصغري المهنية أو أن يحول إلى مزود للخدمات الاستشارية في مجال التمويل الصغري على المستوى شبه الإقليمي. وسيتم تحديد الأنماط التشغيلية أثناء استعراض منتصف المدة.

تعزيز المنظمات المهنية، والبيئة السياسية والقانونية والمؤسسية

25 - سوف تتلقى المنظمات المهنية الوطنية المساعدة للنهوض بمستوى تمثيلها المحلي وتحسين شبكات العمل فيما بينها وتعزيز دور مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية في عملياتها بما في ذلك على وجه الخصوص دور

النساء والشباب. ومن المرتقب أن يشتمل محتوى التدريب وجهود بناء القدرات، اعتمادا على تقييم الاحتياجات، تحسين البيئة القانونية والمؤسسية وكيفية التعرف إلى الأسواق الجديدة والوصول إليها والنهوض بمصالح كل من مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة وتوليد صلات التآزر والاستفادة المتبادلة من الشراكات داخل سلاسل السلع والقطاعات الفرعية وفيما بينها، وغير ذلك. وسوف تشجع آليات المشاركة في جميع المستويات وبالنسبة لكل قطاع فرعي أو منطقة تجمع. وسوف تسترشد جهود تحسين البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية بالاستنتاجات التي يتمخض عنها تقييم السياق الذي تعمل فيه مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية، ألا وهي: وجود أو غياب الخدمات المالية وغير المالية والبنية الأساسية والقوانين والأنظمة والأسواق والبحوث والتنمية، وغير ذلك. وسوف يصبو المشروع إلى القيام بدور طليعي في وضع هيكلية استراتيجية وطنية لتطوير مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية وذلك من خلال حوار السياسات على جميع المستويات بما فيها صنع السياسات والتخطيط على المستوى المحلي.

إقامة خدمات معلومات الأعمال

26 - سوف تستحدث أربعة مراكز ذاتية التمويل لتوفير معلومات الأعمال وذلك في تانباكوندا (المقر الرئيسي) وكاولاك وكولدا وماتام وذلك للقيام بجمع وتعميم المعلومات التي يحتاج إليها المنتجون الريفيون ولتوفير قناة لهم للتعريف بأنفسهم لدى الزبائن المحتملين. ولدى توفير الدعم إلى هذه المراكز سوف يسترشد بالتجارب المكتسبة في حافظة المشاريع لدى صندوق في السنغال وفي غير السنغال وذلك بالتعاون الوثيق مع فيدافريكا، ولهذا الغرض رصدت أموال لإصدار تقارير دورية وسنوية وإنتاج برامج إذاعية وأشرطة فيديو ورسائل إخبارية تتناول مواضيع محددة عن آخر التطورات التكنولوجية، والفرص المفتوحة على الأسواق وكذلك القيود والقوانين والقواعد والأنظمة. وفي مرحلة بداية المشروع ستجري عملية مسح لقنوات المعلومات الريفية القائمة في السنغال ولمعرفة الاحتياجات من المعلومات لدى الزبائن الريفيين. وبعد استعراض منتصف الفترة في السنة الرابعة سوف يعهد بمراكز معلومات الأعمال هذه إلى وكالات التنمية الإقليمية أو إلى رابطات التبادل التجاري (الغرف القنصلية)، وذلك ضماناً لاستدامتها على المدى الطويل. وسيتوفر الدعم التقني لهذه المراكز من جانب شعبة المعلومات والاتصالات في الصندوق وفيدافريكا ومن فريق البحوث والتبادل التكنولوجي.

التنسيق والإدارة

27 - يشتمل هذا العنصر على تكاليف إنشاء وتشغيل وحدة صغيرة لإدارة المشروع لديها أربعة مكاتب ميدانية – في ماتام وكولدا وكاولاك ولوجا – بالإضافة إلى وحدة قوية للرصد والتقييم لتقصي المنجزات وتوجيه تخطيط المشروع واستراتيجيات التنفيذ. وسيترأس وحدة إدارة المشروع مدير المشروع المعين على أساس إجراءات انتقاء تنافسية يرتضيها الصندوق والوزارة المختصة. وسوف يعتمد في القيام بمهامه على أربعة من كبار الموظفين من ذوي المسؤوليات المحددة بوضوح فيما يتعلق بالعناصر والمحاسبة والرصد والتقييم، بالإضافة إلى موظفي الدعم. وسوف يترأس كل مكتب ميداني متخصص في شؤون تنمية مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية وفي مجال التسويق يساعده في ذلك متخصص في خدمات تنمية الأعمال غير المالية وموظف دعم واحد، وسوف تولى الأولوية إلى المحترفات المؤهلات من النساء وذلك بغية ضمان التكافؤ بين الجنسين في إطار وحدة إدارة المشروع. وسوف يتركز

الاهتمام على تطوير نظام المشاركة في عملية الرصد والتقييم وذلك من أجل التعلم من النتائج وإدارتها وذلك تمشياً مع متطلبات نظام إدارة النتائج والأثر الذي أقر مؤخرا في الصندوق.

دال – التكاليف والتمويل

28 - يبلغ مجموع تكاليف الاستثمار والتشغيل للمشروع، بما في ذلك الطوارئ السعرية والمادية، مقدار 18.75 مليون دولار أمريكي على امتداد فترة 7 سنوات. ويبلغ عنصر القطاع الأجنبي 2.69 مليون دولار أمريكي (14%). وسوف يمول الصندوق نحو 70% من مجموع التكاليف وذلك في شكل قرض بمبلغ 13.08 مليون دولار أمريكي، ويقوم مصرف التنمية لغرب أفريقيا بتمويل 11% إضافية بمثابة قرض بمبلغ 2.03 مليون دولار أمريكي، وذلك بالدرجة الرئيسية لتعزيز المؤسسات المالية والهياكل الشريكة. وتعادل مساهمة الحكومة مبلغ 2.19 مليون دولار أمريكي (12%) ومنها 1.72 مليون دولار أمريكي (9%) من قبيل الإعفاء من الضرائب والرسوم و000 470 دولار أمريكي (3%) من الأموال الحكومية المتاحة لأنشطة التدريب وبناء القدرات. وسوف تتحمل الجهات المستفيدة نحو 8% من التكاليف (1.45 مليون دولار أمريكي). ويلخص الجدولان 1 و2 تفاصيل التكاليف بحسب العناصر والجهة المشاركة في التمويل.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
الوصول إلى وحدات تنمية الأعمال غير المالية	9 057	599	9 655	6	53
النهوض بالخدمات المالية الريفية	2 602	232	2 834	8	16
تعزيز المنظمات المهنية والبنية السياسية والقانونية والمؤسسية	728	314	1 042	30	6
تطوير خدمات المعلومات لمؤسسات الأعمال	870	244	1 113	22	6
التنسيق والإدارة	2 358	1 171	3 529	33	19
مجموع التكاليف الأساسية	**15 615**	**2 559**	**18 174**	**14**	**100**
الطوارئ المادية	139	41	181	23	1
الطوارئ السعرية	305	89	394	23	2
مجموع تكاليف المشروع	**16 059**	**2 689**	**18 749**	**14**	**103**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		مصرف التنمية لغرب أفريقيا		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
الوصول إلى وحدات تنمية الأعمال غير المالية	6 967	70.9	-	-	1 427	10.1	1 432	14.6	9 826	52.4	623	8 207	996
النهوض بالخدمات المالية الريفية	692	24.1	2 030	70.6	139	4.8	16	0.6	2 877	15.3	239	2 499	139
تعزيز المنظمات المهنية والبنية السياسية والقانونية والمؤسسية	996	89.1	-	-	122	10.9	-	-	1 118	6.0	324	672	122
تطوير خدمات المعلومات لمؤسسات الأعمال	1 066	90.0	-	-	118	10.0	-	-	1 184	6.3	256	810	118
التنسيق والإدارة	3 354	89.6	-	-	389	9.2	-	-	3 743	20.0	1 247	2 150	345
مجموع التكاليف	**13 075**	**69.7**	**2 030**	**10.8**	**2 194**	**11.7**	**1 448**	**7.7**	**18 749**	**100.0**	**2 689**	**14 339**	**1 720**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

29 - **توريد السلع والخدمات** سوف تضطلع به وحدة إدارة المشروع طبقاً للإجراءات المقبولة لدى الصندوق. وسيجري تجميع المواد المشتراة كلما أمكن بغية تخفيض الأسعار. وسوف تعتمد إجراءات العطاءات التنافسية الدولية لدى شراء المركبات التي تتجاوز قيمتها 000 100 دولار أمريكي ولتوريد السلع والخدمات التي تتجاوز قيمتها 000 50 دولار أمريكي. والمشتريات التي تقع قيمتها بين هاتين العتبتين ومقدار 000 10 دولار أمريكي تتبع إجراءات العطاءات التنافسية الوطنية. وتطبق عمليات الشراء المحلية بالحصول على ثلاثة عروض على الأقل بالنسبة للسلع والخدمات التي لا تتجاوز قيمتها 000 10 دولار أمريكي.

30 - **الصرف.** بخصوص الأعمال المدنية والمعدات الآلية والمركبات والمعدات الأخرى والخدمات الاستشارية ينبغي توثيقها توثيقاً كاملاً. وتجري عمليات الصرف من القرض مقابل بيانات مفصلة بالمصروفات بالنسبة لفئات الإنفاق التي تقررها الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة معا. ويتعين على المشروع الاحتفاظ بجميع الوثائق الخاصة ببنود الإنفاق لإتاحتها للتفتيش من جانب بعثات الإشراف ومراجعي الحسابات.

31 - **الحسابات ومراجعتها.** تقوم الحكومة بفتح حساب خاص لدى مصرف تجاري في داكار، باسم المشروع، تديره وزارة الاقتصاد والمالية ويودع فيه الصندوق دفعة أولية تعادل 000 600 دولار أمريكي. ويفتح حساب للمشروع باسم المشروع في تامباكوندا لدى مصرف تجاري مقبول لدى الصندوق وتودع المبالغ التي يقدمها الصندوق في الحساب الخاص، فيما تودع الأموال المقابلة من جانب الحكومة في حساب المشروع. وسيقوم الصندوق بإيداع مبلغ أولي مقداره 000 600 دولار أمريكي لتغطية الإنفاق في الأشهر الستة الأولى. وتراجع حسابات المشروع سنوياً من جانب هيئة مستقلة من مراجعي الحسابات تكون مقبولة لدى الصندوق. وينبغي أن تشتمل تقارير مراجع الحسابات على رأي فيما يتعلق بالامتثال لإجراءات التوريد وأهلية المصروفات ووجهة استخدام السلع والخدمات. كما تشتمل هذه التقارير على رأي منفصل بخصوص دقة بيانات المصروفات وإدارة الحساب الخاص. ويتعين تقديم البيانات المالية المراجعة إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة في موعد أقصاه ستة أشهر اعتبارا من نهاية كل سنة مالية.

واو – التنظيم والإدارة

32 - تكون الوكالة الرائدة هي وزارة الزراعة والموارد المائية. وتؤلف لجنة توجيه وطنية يترأسها ممثل من وزارة الزراعة والموارد المائية وتجتمع مرتين في السنة لاستعراض التقدم المحرز والتأثير الملموس وللموافقة على برنامج العمل السنوي والميزانيات السنوية. ولضمان التنسيق الملائم والموقوت تضم لجنة التوجيه الوطنية ممثلين من الحكومة المركزية والوزارات ذات الصلة وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات المهنية بالإضافة إلى منسقي المشروعات الأخرى لدى الصندوق. وسوف تتلقى لجنة التوجيه الوطنية المساعدة بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات من *لجنة* تقنية تضم ممثلين من مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة (نساءً ورجالاً)، ومؤسسات التمويل الصغري والإدارات التقنية المعنية وجميع الشركاء الضالعين في التنفيذ علاوة على أي شخص أو مؤسسة معنية بالترويج لمشروعات الأعمال الصغيرة والصغرى ويترأسها ممثل من وزارة مؤسسات أعمال المرأة والتمويل الصغري. وتقوم وحدة لإدارة المشروع مقرها تامباكوندا بالإشراف على *العمليات اليومية*. وستقوم وحدة إدارة المشروع هذه، بالإضافة إلى التوجيه

والإشراف على عمليات المكاتب الميدانية اللامركزية الأربعة، باستحداث أربعة مراكز للمعلومات التقنية والاقتصادية والتجارية الخاصة بالأعمال وذلك لجمع وتعميم المعلومات المتعلقة بمشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة. وستقوم وحدة مساندة التمويل الريفي بتنفيذ عنصر الخدمات المالية وتقوم لجنة توجيه تضم ممثلين من المشروعات التي يمولها الصندوق ومن الرابطة المهنية لمؤسسات التمويل الصغري للادخار والائتمان، ومن مؤسسة المساعدة التقنية/ الصناديق الشعبية للادخار والائتمان ومن منظمة العمل الدولية إلى جانب مدير وحدة التمويل الصغري في وزارة مبادرات النساء والتمويل الصغري.

33 - ونظراً للطابع المبتكر لهذا المشروع يلتمس الدعم المنهجي لوحدة إدارة المشروع من المؤسسات المتخصصة التي لديها خبرة واسعة في شبه الإقليم وغيره من المناطق وذلك في إطار اتفاق شراكة مع الهيئات التالية: (i) منظمة العمل الدولية من أجل بناء القدرات لدى وحدات تنمية الأعمال؛ (ii) وحدة التمويل الصغري الإقليمي لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من أجل تنفيذ وحدة مساندة التمويل الريفي؛ (iii) فريق البحوث والتبادل التكنولوجي من أجل النفاذ إلى الابتكارات المنهجية والتجارية وكذلك لتعزيز التنظيم المهني (بالتعاون مع منظمة العمل الدولية). وتكون هذه المؤسسات جزءاً من اللجنة التقنية ومن المنتظر أن تسهم في تصميم وتشغيل عمليات الرصد والتقييم. وسوف يجري تلزيم فريق البحوث والتبادل التكنولوجي وغيرها من المنظمات غير الحكومية المتمرسة، إضافة إلى منظمة العمل الدولية تبعاً لإجراءات توريد الخدمات لدى الصندوق، للقيام بحملات الإعلام والتوعية التي ترمي إلى تطوير الطلب على الخدمات المالية وغير المالية.

34 - **الرصد والتقييم**. يتعين أن يمتثل تصميم نظام الرصد والتقييم لإجراءات الصندوق – خصوصاً الدليل التنفيذي للرصد والتقييم وكذلك نظام الإدارة القائمة على النتائج والتأثيرات الذي أقر حديثاً – وأن يمتثل أيضاً للوثائق الإطارية مثل البرنامج القطري للسنغال لدى الصندوق وكذلك (وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية) وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لدى الحكومة. كما سيوجه ليوائم خصائص مشاريع الأعمال التي تلقى المساعدة. وسوف تنشر مؤشرات الأداء المحددة والتي ستصاغ من أجل مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة على موقع "MIXMarket" على شبكة الإنترنت.

زاي – المبررات الاقتصادية

35 - **المستفيدون**. على امتداد فترة سبع سنوات على الأقل، سيلقى المساعدة في ثمانية أقاليم نحو 000 3 من مشاريع الأعمال الفردية والجماعية، ونحو ثلثي هذا العدد مشاريع جديدة كلياً؛ ونحو 40% من هذه المشاريع سوف تديرها مجموعات أو رابطات و60% سوف يديرها أفراد. ويقدر عدد المستفيدين مباشرة بنحو 000 35 فرد. وسوف تقوم النساء أو مجموعات النساء بإدارة ما لا يقل عن 50% من مشاريع الأعمال وسيدير الشباب ممن لا أرض لهم 25% منها. ومن المرتقب استحداث 600 7 فرصة عمل جديدة. وسوف ينضم نحو 800 2 من الأسر إلى اتحادات الائتمان التي ستنشأ وعددها 16. وأخيراً فإن معظم مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة هذه سوف تتصل بطريقة ما بالزراعة مما يعود بفوائد جانبية إيجابية في ذلك القطاع وبالتالي على الاقتصاد المحلي بأكمله. وعلى أقل تقدير سيلقى نحو 600 1 شخص تدريباً في تعلم القراءة والكتابة وسيكون معظمهم من النساء. وسيصار إلى النهوض بخدمات 160 من موردي خدمات تنمية الأعمال غير المالية و4 من مؤسسات التمويل الصغري.

36 - من المتوقع أن تشمل **الفوائد الاقتصادية** لمشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة – المرحلة الثانية ما يلي: (i) شبكة من مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة الريفية تتسم بمزيد من الدينامية وإمكانية الربح وتوليد مستويات أعلى من الإيرادات الريفية من خلال استحداث فرص العمل والارتفاع بمستوى الأعمال والتنويع والتكامل (رأسيا وأفقياً)؛ (ii) التخفيف من القيود التقنية والمالية المفروضة على مشاريع الأعمال الريفية هذه من خلال شبكة من موردي الخدمات ذات الأهمية الحاسمة (المالية منها وغير المالية) وبتعزيز قدرة المنظمات المهنية؛ (iii) استحداث آلية مستدامة لتعميم المعلومات ذات الصلة؛ (iv) تقليص التمايز بين الجنسين بتعزيز مشاركة ودور النساء سواء في قطاع مشاريع الأعمال هذه أو في عمليات صنع القرار محلياً؛ (v) توسيع نطاق وتحسين جودة المنتجات المتاحة في الأسواق المحلية والوطنية؛ (vi) زيادة الوعي لدى الحكومات المحلية والحكومة المركزية بضرورة أن تأخذ في الحسبان القيود المفروضة والفرص المتاحة بالنسبة لمشاريع الأعمال الريفية وذلك في برامج التنمية المحلية؛ (vii) تمكين هذا القطاع الفرعي فعلاً بفضل تعزيز صلات الوصل بين مشاريع الأعمال المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في تنمية مشاريع الأعمال الصغرية والصغيرة (المنظمات المهنية ومنظمات القطاع الفرعي ومختلف مستويات الحكومة والجهات المانحة وغيرها). ومن خلال حوار السياسات سيقوم المشروع المقترح بتحفيز صياغة السياسات ذات الصلة على المستويين الإقليمي والوطني.

37 - من المقدر أن يبلغ **معدل المردود الداخلي** نسبة 17 في المائة. وتبين تحليلات الحساسية، اعتمادا على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على السواء، صلابة معدل المردود الداخلي حيث يعكس تخفيض الفوائد بمعدل 10% و20% تخفيضاً في معدل المردود الداخلي بمقدار 14% و12% على التوالي. ومن شأن زيادة في التكاليف بمقدار 10% أن تقلص معدل المردود الداخلي إلى 15 في المائة. ويعتبر الافتراض بأن نحو نصف مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة التي تلقى المساعدة سوف تبقى عاملة بعد ثلاث سنوات افتراضا متحفظاً بما فيه الكفاية.

حاء - المخاطر

38 - من أكبر المخاطر هو أن تمانع مؤسسات التمويل الصغري القائمة التعاون مع المشروع. وبما أن هذا الموقف يهدد النهج المقترح كلياً فإن تصميم المشروع ينطوي على القدر الوافر من الفوائد المغرية وعلى رصد العمليات عن كثب. ومن المعروف جيداً أن الأسواق الريفية ضعيفة ومن ثم فإن نجاح المشروع سوف يعتمد كثيراً على حسن قدرته في مساعدة مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة على التعرف إلى أسواق جديدة ومربحة والتغلغل فيها وعلى قدرة هذه المشاريع في الحصول على التكنولوجيات الجديدة وتمثلها بما يضمن لها المنافسة الفعالة مع المنتجين في المناطق الحضرية ومع الواردات. إذ أن رداءة نوعية المنتجات الزراعية الحالية من شأنها أن تؤثر سلباً على إمكانية الربح لدى مشاريع الأعمال هذه الضالعة في عمليات التجهيز أو التسويق. وسوف يساهم المشروع في تحجيم هذا الخطر من خلال التدريب على الوعي بالنوعية الجيدة وتوثيق صلات الوصل مع المشروعات الأخرى لدى الصندوق الموجهة نحو الإنتاج.

طاء – الأثر البيئي

39 - ليس من المرتقب أن يكون للمشروع تأثير بالغ على البيئة المادية. وسوف يتمكن المشروع من خلال وحدات تنمية الأعمال غير المالية من إدخال أساليب إنتاج ومنتجات أكثر مراعاة للبيئة. وسوف يمول أيضاً دورات تدريبية بشأن المسائل البيئية لموردي خدمات تنمية الأعمال ومن خلالهم لأصحاب مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة.

ياء – السمات الابتكارية

40 - تشمل الملامح المبتكرة ما يلي: (i) المساهمة في بناء برنامج قطري متماسك يقوم على نهج تنمية محلية ويضمن تعزيز جوانب التكامل وعلاقات التآزر بين مختلف المشروعات؛ (ii) استحداث شبكة ريفية مستدامة ذاتياً من موردي خدمات تنمية الأعمال غير المالية قادرة على تقديم الخدمات ذات الصلة إلى مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة؛ (iii) استحداث خدمات إعلام مستدامة ذاتياً لصالح مشاريع الأعمال هذه وغيرها من الأطراف المهتمة بشأن التكنولوجيات والأسواق والمنتجات والتسويق؛ (iv) إنشاء وحدة دعم مالي صغيرة لتوفير المساندة لجميع المشاريع الجارية التي يمولها الصندوق ولمؤسسات التمويل الصغري، بما في ذلك التوسط بين المصارف التجارية وبين مؤسسات التمويل الصغري؛ (v) نظام رصد وتقييم مكيف ليوائم الملامح المحددة لمشاريع الأعمال هذه ومتصل مع نظم الرصد والتقييم الأخرى وكذلك مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج الصندوق في السنغال؛ (vi) التأكيد القوي على أصحاب مبادرات الأعمال من النساء؛ (vii) الاهتمام بصفة خاصة من خلال عنصر محدد، بحوار السياسات وذلك بغية توفير بيئة تمكينية لمشاريع الأعمال الريفية الصغرى.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

41 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية السنغال والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

42 - وجمهورية السنغال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

44 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السنغال قرضا بعملات متنوعة تعـــادل قيمتها ثمانية ملايين وسبعمائة ألف (8 700 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 أكتوبر/تشرين الأول 2045، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 8 أبريل/نيسان 2005)

1 - **إتاحة حصيلة القرض.** ستتيح الحكومة حصيلة القرض لوزارة الزراعة والموارد المائية (الوكالة الرئيسية للمشروع) وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية لأغراض تنفيذ المشروع. وستكفل الحكومة كذلك إتاحة حصيلة قرض مصرف التنمية لغرب أفريقيا لوحدة إدارة المشروع وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية.

2 - **إتاحة الموارد التكميلية.** تقدر مساهمة الحكومة في تمويل المشروع بما يعادل 000 194 2 دولار أمريكي من العملة المحلية، وهو ما يمثل:

(أ) جميع الضرائب والرسوم على السلع والخدمات بما يعادل 000 720 1 دولار أمريكي من العملة المحلية التي تغطيها الحكومة بإعفاء تلك السلع والخدمات من الرسوم والضرائب أو بشيكات من الخزانة؛

(ب) مساهمة الحكومة بما يعادل 000 474 دولار أمريكي من العملة المحلية في أنشطة التدريب ودعم المشروعات الصغرى والصغيرة، مسحوبة من الأموال الحكومية القائمة أو من أي آلية أخرى مماثلة، حسب الاقتضاء.

3 - **ممارسات مكافحة الآفات.** تكفل الحكومة التقيد بالممارسات البيئية السليمة التي يقتضيها الصندوق في مكافحة الآفات في إطار المشروع، وتكفل، لهذه الغاية، عدم احتواء مبيدات الآفات المستخدمة في إطار المشروع على أي مبيدات تحظرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

4 - **الرصد والتقييم.** سيتيح نظام الرصد والتقييم المنفذ في إطار المشروع قياس أثر المشروع ورصده وفقا للمبادئ الأساسية لنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق والمبادئ التوجيهية لإطار رصد أداء خدمات مساندة الأعمال المعد بالتعاون مع لجنة الوكالات المانحة لتنمية المشروعات الصغيرة التي يشترك الصندوق في عضويتها. وسوف يقوم النظام على أساس المشاركة وسيشمل المشروعات الصغرى والصغيرة، ومقدمي خدمات دعم الأعمال غير المالية والجهات الشريكة المحددة (منظمة العمل الدولية والكيانات المحلية أو الدولية المتخصصة) في جمع النتائج وتحليلها فيما يخص عنصر مساندة المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة، ومنظمي المشروعات والمبادرات ذات الإمكانات الجيدة. وتماشيا مع مبادئ الصندوق التوجيهية الجديدة المتعلقة بالرصد والتقييم وتحليل الأثر، سيجري تنفيذ ثلاثة مسوح أثناء مدة المشروع (مسح أساسي أولي، ومسح في منتصف المدة، ومسح نهائي). وسوف تزود وحدة مساندة التمويل الريفي بنظام للرصد والتقييم ومؤشرات لأداء وأثر أنشطتها، بما في ذلك مؤشرات تتعلق بالمستفيدين من المشروع الذين سيتضمن نظام رصد وتقييم المشروع بيانات خاصة بهم. كما سيراعي نظام الرصد والتقييم في وحدة

الملحق

مساندة التمويل الريفي مؤشرات معينة محددة في إطار مشروعات الصندوق. وإضافة إلى ذلك، ستنشر البيانات الناشئة عن نظام رصد وتقييم وحدة مساندة التمويل الريفي على موقع نظام تبادل المعلومات "MIXMarket" على شبكة الإنترنت.

5 - **التأمين على موظفي المشروع.** ستكفل الحكومة التأمين على موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث وفقا لممارساتها المعتادة.

6 - **تعيين الموظفين.** سيعين موظفو المشروع بدعوات محلية إلى تقديم مقترحات تنشر في الصحف الوطنية، وفقا للممارسات الحكومية الراهنة؛ ويكون التعيين بعقود محددة مدتها سنتان قابلة للتجديد، ولا يجوز بأي حال من الأحول تمديدها بما يتجاوز مدة المشروع. أما تعيين كبار المسؤولين في المشروع – مثل مدير وحدة إدارة المشروع، والمسؤول الإداري والمالي، والموظفين الأربعة المسؤولين عن مختلف العناصر، وموظفي وحدة مساندة التمويل الريفي، ومراكز معلومات الأعمال، وأي قرار بشأن إلغاء عقودهم، فسوف يتم البت فيه بالاتفاق مع الصندوق. وسوف يخضع أداء الموظفين لتقييم كما هو محدد في دليل الإجراءات المحاسبية والإدارية والمالية. ويجوز إلغاء العقود بناء على نتائج هذا التقييم. وستنفذ إجراءات إدارة الموظفين وفقا للإجراءات المنطبقة في السنغال.

7 - **المساواة في المعاملة.** لن يسمح بأي نوع من أنواع التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أثناء تعيين موظفي المشروع طبقا للتشريعات السارية في السنغال. على أنه إذا تساوت جميع العناصر الأخرى، توافق الحكومة على منح الأفضلية للمرشحات من النساء، خاصة للتعيين في الوظائف التقنية في إطار المشروع.

8 - **استدامة الأعمال الممولة من صناديق الدعم المنشأة في إطار المشروع.** سيتم أولا تمويل صندوق الدعم الخاص بتعزيز المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة وصندوق دعم الابتكار من حصيلة القرض. ولكفالة استدامة أعمال المشروع ودمجها باستمرار في الجهود المبذولة لبلوغ أهداف الحكومة، ستقوم الحكومة والمشروع عند استعراض منتصف المدة بتحديد السبل الممكنة لكفالة استدامة تلك الصناديق.

9 - **الشروط المسبقة للصرف**

(أ) لا يجوز السحب فيما يخص نفقات أي فئة إلى أن يتم:

(i) تعيين مدير وحدة إدارة المشروع، والموظف الإداري والمالي، والموظفين الثلاثة المسؤولين عن العناصر (تنمية الخدمات غير المالية، والمعلومات، والرصد والتقييم)؛

(ii) إعداد مسودة دليل الإجراءات المحاسبية والإدارية والمالية وعرضها على الصندوق؛

(ب) حالما يتم الوفاء بالشرطين المذكورين أعلاه، سيتم صرف سلفة بقيمة 100 مليون فرنك أفريقي. ولا يجوز صرف المبلغ المتبقي بقيمة 200 مليون فرنك أفريقي إلى أن:

الملحق

(i) يتم توقيع اتفاقات الشراكة بين المشروع ومنظمة العمل الدولية، وبين المشروع ووحدة التمويل الصغري الإقليمي لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

(ii) يتم اعتماد خطة العمل والميزانية السنوية الأولى.

10 - **الشروط المسبقة للنفاذ.** تحدد الشروط التالية كشروط مسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) قيام الحكومة بتسليم الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن السلطات السنغالية المختصة بالشكل الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

(ب) إنشاء وحدة إدارة المشروع، واللجنة التوجيهية، واللجنة التقنية بموجب قرار صادر عن الوكالة الرئيسية للمشروع؛

(ج) اختيار مدير المشروع والموظف الإداري والمالي؛

(د) فتح الحساب الخاص؛

(ه) إدراج المشروع في الميزانية الوطنية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

SENEGAL

Land area (km² thousand) 2002 1/	197	**GNI per capita (USD) 2002 1/**	470
Total population (million) 2002 1/	10.01	**GDP per capita growth (annual %) 2002 1/**	-1.3
Population density (people per km²) 2002 1/	52	**Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/**	2.2
Local currency	CFA Franc BCEAO (XOF)	**Exchange rate: USD 1 =**	XOF 500

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.6	GDP (USD million) 2002 1/	5 037
		Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	35	1982-1992	2.3
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	13	1992-2002	4.6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	79		
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	52	Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
		% agriculture	15
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	22
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	14
Total labour force (million) 2002 1/	4.41	% services	63
Female labour force as % of total 2002 1/	43		
		Consumption 2002 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	14
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	75 a/		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	61	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	76
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	10
Daily calorie supply per capita, 1/	n/a		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	25 a/	**Balance of Payments** (USD million)	
		Merchandise exports 2002 1/	1055
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3//	23 a/	Merchandise imports 2002 1/	1560
		Balance of merchandise trade	-505
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	5 a/	before official transfers 2002 1/	n/a
Physicians (per thousand people) 1999 1	n/a	after official transfers 2002 1/	-478
Population using improved water sources (%) 2002 3/	78 a/	Foreign direct investment, net 2002 1/	93
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79		
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	70 a/	**Government Finance**	
		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-2.0 a/
Agriculture and Food			
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	26	Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	22 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	162 a/	Total external debt (USD million) 2002 1/	3 918
		Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	49
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	101	Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	13
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	694		
		Lending interest rate (%) 2002 1/	n/a
Land Use		Deposit interest rate (%) 2002 1/	4
Arable land as % of land area 2002 1/	13 a/		
Forest area as % of total land area 2002 1/	32 a/		
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	3 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN SENEGAL

Project Name	IFAD Approved Financing (USD '000)	Board Approval	Loan Signing	Loan Effectiveness	Current Closing	Project Completion Date	Cooperating Institution	Project Status
Integrated Rural Development Project of M'Bour Louga (Loan Number = 26-SE)	13 632	18/12/79	16/01/80	13/07/81	30/06/90	31/12/89	African Development Bank	Closed
Agroforestry Development Project (Loan Number = S15-SE)	11 130	30/11/88	30/01/89	07/11/89	30/06/98	31/12/97	BOAD	Closed
Second Small Rural Operations Project (Loan Number = S18-SE)	6 300	13/09/89	08/11/89	05/03/90	30/06/99	31/12/98	World Bank IDA	Closed
Agricultural Development Project in Matam (Loan Number = S30-SE)	16 090	11/12/91	23/01/92	27/04/93	31/12/00	30/06/00	BOAD	Closed
Village Organization and Management Project (Loan Number = 315-SE)	8 150	02/12/92	17/12/92	13/08/93	31/12/99	30/06/99	BOAD	Closed
Rural Micro-Enterprises Project (Loan Number = 40-SN)								
Rural Micro-Enterprises Project (Loan Number = S47-SN)	7 340	06/12/95	18/01/96	03/01/97	31/03/05	30/09/04	BOAD	Ongoing
Village Management and Development Project (Loan Number = 462-SN)	9 488	04/12/97	12/02/98	09/08/99	30/06/07	31/12/06	BOAD	Ongoing
Agroforestry Project to Combat Desertification – Phase II (Loan Number = 489-SN)	8 175	02/12/98	03/03/99	01/09/99	31/12/05	30/06/05	BOAD	Ongoing
National Rural Infrastructure Project (Loan Number = 524-SN)	7 498	09/12/99	13/03/00	08/02/01	30/09/05	31/03/05	World Bank IDA	Ongoing
Village Organization and Management Project – Phase II (Loan Number = 546-SN)	13 671	07/12/00	16/01/01	16/07/01	31/03/09	30/09/08	BOAD	Ongoing
Agricultural Development Project in Matam – Phase II (Loan Number = 608-SN)	12 508	10/04/03	17/04/03	01/11/03	30/06/12	31/12/11	BOAD	Ongoing
TOTAL Assistance: USD 114 million								

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
1. OVERALL GOAL			
Contribute to the reduction of rural poverty by creating and/or consolidating MSEs able to offer stable employment and increase the incomes of rural households in a gender-equitable manner	• Evolution of basic indicators of socio-economic impact (RIMS) (e.g. wealth rank, malnutrition among under-fives) • No. of households receiving support (total, by component and by activity)	• Baseline surveys PRODAM-II, PAGF-II, POGV-II, PADV • Longitudinal surveys PROMER-II • Impact assessments (baseline, mid-term and completion) PROMER II	
2. SPECIFIC OBJECTIVES			
Consolidation or creation of profitable MSEs able to provide stable employment in the target areas of the project	• No. of MSEs created/strengthened (by type and by sector/chain) (TO= 1 800 micro-enterprises including IGAs and 1 200 small enterprises) • No. of MSEs still operating after 3 years (by type and by subsector (*filière*)) (TO= at least 70% of assisted MSEs) • Evolution of No. of jobs created or consolidated by assisted MSEs (by gender, by sector) (TO= at least 7 600 stable jobs created or consolidated) • Evolution of turnovers of assisted MSEs (by gender) • Evolution of value-added of assisted MSEs by sector (by gender) • Evolution of profitability of assisted MSEs by subsector (by gender)	• Impact assessment reports (M&E Unit) • Project activity reports • Statistics from trades associations (*chambres consulaires*) • Statistics from Ministry for Agriculture and Hydraulics and Ministry for Development of MSEs, Women's Businesses and Micro finance • Accounts of assisted MSEs	Hypotheses • The micro-economic environment will not be negative for the development of rural MSEs • Public and private institutions already supporting the development of small and medium enterprises are willing to develop and adopt specific approaches for rural MSEs • Local governments are willing to take on the role of promoting economic activities and rural MSEs, and have the necessary means to do so Risks • Competition by cheap imports may prevent MSEs from penetrating profitable markets
Structuring and strengthening of the professionalism of the rural enterprise sector along selected subsectors (*filières*) and niches	• No. and % of rural MSEs joining trades federations	• Impact assessment • Project activity reports	• Trades federations are willing to take account of the specific needs of rural MSEs and to define the interests of the latter
Improve the political, legal and institutional environment for the creation and development of rural MSEs	• No. of new rural MSEs (by type, by activity) • Evolution of turnover and profitability of assisted MSEs (by subsector)	• Statistics from Ministry of Women's Entrepreneurship and Microfinance • Periodic project reports	• Government will enact policies for introducing the necessary improvements

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
3. OUTPUTS			
Component A - Access to non-financial services for the development of rural MSEs			
Rural MSEs and IGAs have access to non-financial services that are adapted to their needs and capacities A network of certified self-sustaining local providers of non financial services is created	• No. of rural MSEs using the services (created or consolidated, and by subsector) • Resources withdrawn from the Fund to support the strengthening of MSEs/IGAs (by type of enterprise/activity and by zone) • Resources withdrawn from the Fund to support innovation, quality and marketing practices (by type of enterprise and by zone) • No. of non-financial services providers (by zone, by type of service and by status) • Evolution of turnovers of non-financial services providers (trends of no. of days spent providing support to MSEs)	• Monitoring reports (M&E Unit) • Periodic project reports • Statistics from trades associations and government • National Budget (Finance Law)	Hypotheses • Public and private institutions already supporting the development of small and medium enterprises are willing to develop or adopt specific approaches for rural MSEs • A demand for non-financial services exists among rural MSEs Risks • Potential services providers may not be interested in operating in rural environments • Government may not replenish the support funds as agreed
Component B - Access to financial services			
Rural MSEs and target groups have access to adapted financial services	• No., type and volume of loans delivered by partner MFIs to MSEs including IGAs (by type of activity, newly created or consolidated, by gender, by region and by type of beneficiary)	• Monitoring reports (M&E Unit) • Periodic project reports • Statistics from AT/CPEC Unit • Accounts of assisted MSEs • Activity reports of MFIs • Reports of APIMEC	Hypothesis • Political meddling will be absent Risks • Profitability of MSE activities may be low • Financial conditions of certain MFIs may not be sustainable in the long term
Component C - Strengthening of professional organizations and improvement of policy, legal and institutional environment			
Associations and federations of rural MSEs are structured and become active members of professional organizations The policy, legislative and institutional environment is an enabling one for rural MSE development	• No. of women and MSE/IGA operators in membership and in decision-making bodies of professional organizations • No. of subsectoral consultation bodies (*cadres de concertation)* (TO= at least one per subsector or niche in each target area) • No. of inter-subsectoral consultation bodies (TO= at least one per target area) • No. of local representations of	• Monitoring reports (M&E Unit) • Periodic project reports • Statistics of national federations and inter-professional organizations	• Professional organisations are willing to take account of the specific needs of rural MSEs and to defend the interests of the latter • Government's commitment to the development of rural MSEs is clearly defined

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
	professional organizations • No. of women attending consultation meetings • No. of local electees/institutions trained on the role of MSEs in job creation and rural development (by gender) • A strategic framework for promoting MSEs is formulated (TO= the small and medium enterprise Charter (*Charte des PME*) amended to take explicit account of IGAs and micro-enterprises) • No. of consultation bodies with representations of local government (TO= at least one per region) • Needs of rural MSEs reflected in LDPs (TO: MSE-specific needs are fully integrated in at least one LDP per region)		
Component D - Communications and information			
An effective and self-sustaining platform is created to enable exchanges of information and capitalization of experiences	• No. of business information services centres created (SITEC*)* (TO= 4 SITEC) • No. of publications by subsector • No. of information handouts, videos and posters produced • No. of radio broadcasts • No. of visits by clients to SITEC (by gender, by size of MSE and by region) • No. of articles posted on Internet (FIDAfrique)	• Monitoring reports (M&E Unit) • Periodic project reports • Client satisfaction surveys	Risk • Information resources may be used for non-project purposes
Component E - Coordination, management, monitoring and evaluation			
Project resources are used effectively and in compliance with the goals and anticipated outputs	• Disbursement rates (by component) • Implementation of at least 75% of actions envisaged in nnual work programme and budgets (AWPBs) • AWPBs drawn up on schedule and using participatory methods • Functional M&E system		Hypothesis • Government counterpart funds will be made available as envisaged in annual budgets

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
	• Project committees in place and operating as intended (Steering Committee and Technical Committee for PMU; Orientation Committee for SAFIR, and Consultative Committees at local level) • Staff recruited on schedule (18 persons for PMU; 24 persons for antennas; 9 persons for SAFIR and 3 persons for SITECs) • Positive discrimination in favour of qualified women • Investments made (13 vehicles, 3 motorcycles, 42 computers, including 15 replacement units for year 5, office furnishings, office construction or refurbishment) • Partnerships for methodological support signed with ILO, GRET, UNCDF's rural micro finance unit • Other partnerships signed as necessary • Bi-annual evaluations of performances • Reports (Activity, M&E and financial) are produced on schedule, are pertinent and usable • Annual audits carried out		
Activities			
Component A - Access to non-financial services for the development of rural MSEs			
Capacities of MSE entrepreneurs and IGA operators are strengthened in response to real needs: - Functional literacy - General advisory services - Specific advisory services - Ongoing support Assisted MSEs and IGAs have access to technical, technological and marketing innovations: - Apprenticeships - Technical training - New technologies	• At least 1 560 persons trained to read and write • No. of persons/MSEs calling on general advisory services (by gender, age, type of support, type of enterprise/activity, subsector) • No. of persons/MSEs calling on specific advisory services (by gender, age, type of support, type of enterprise/activity, subsector) • No. of contracts for ongoing support signed between services providers and clients (by gender, region, type of enterprise/ activity, subsector)	• M&E reports • Financial reports of services providers • Financial reports of assisted MSEs • Surveys by PROMER II • Statistics from trades associations (*chambres consulaires*) • Project activity reports • Activity reports by training institutions	

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
- Marketing innovations - Alternative markets Project activities concentrated in zones with good potential for the development of MSEs and IGAs, and also of services providers Diversification of income sources promoted A network of self-sustaining local providers of non-financial services is developed Project-created support funds are permanent	• No. of enterprises having signed an apprenticeship agreement (by subsector)) • No. of apprentices (by gender, age, subsector, type of enterprise/activity) (TO: at least 50% of assisted MSEs/IGA operators) • No. of persons undergoing technical training (by gender, age, subsector, type of enterprise/activity) • No. of assisted MSEs participating in regional, national and international trade fairs (type of enterprise/activity and subsector) • No. of MSEs and IGA operators trained to use new technologies (by gender, type of enterprise/activity, subsector) • No. of MSE/IGA operators adopting innovations (by gender, type of enterprise/activity, subsector) • No. of MSEs entering alternative markets and evolution of their turnovers • At least three target areas are established for each region • No. of MSEs and/or IGAs assisted in each of the 13 identified subsectors • No. of providers of non-financial services assisted (by gender of personnel) (TO= at least 20 per region) • No. of certified services providers still working with MSEs at end of project (TO= at least 2 per target area) • Amounts of replenishments by Government		

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
Component B - Access to financial services			
SAFIR enables relations between MSEs and MFIs already operating in the project area SAFIR assists selected MFIs to establish new local branches (*caisses*) in the project area SAFIR enables relations between MFIs and beneficiaries of other IFAD-financed projects SAFIR helps MFIs in developing better adapted financial products and services for MSEs, IGA operators and beneficiaries of other IFAD-financed projects SAFIR helps MFIs in obtaining refinancing from commercial banks SAFIR strengthens the capacities of partner MFIs An MT credit line is created (BOAD financing) to finance MFIs with branches in the project area	• No. of agreements between SAFIR and MFIs with branches in the project area • No., type et volume of loans issued to project beneficiaries (by gender, MFI, region, type of enterprise/activity) • Repayment rates (by type of enterprise/activity, MFI, region) • No. of partner MFIs receiving funds to establish new branches • No. of new branches created • No. of members of new branches (by gender and by branch) • Members' contributions to capital (by gender and by branch) • Project contribution to capital (by branch) • No. of active savings deposits (by gender and by branch) • Value of savings (by gender and by branch) • No. of active borrowers (by gender and by branch) • Gross value of lending portfolio and amount written-off • % of bad loans in portfolio (by branch) • % of operational self-sufficiency (by branch) • % of operating costs/loans portfolio (by branch) • No. of loans by loans officer • No. of agreements signed between MFIs and other IFAD projects • No., type and volume of loans given to beneficiaries of other IFAD projects (by gender, MFI, region and type of activity)	• M&E reports of SAFIR • M&E reports of PROMER II • MFI financial reports • Financial reports of assisted MSEs • Financial reports of commercial banks • Financial reports of BOAD and of the institution charged with managing the BOAD-funded MT credit line • Finance Law • Activity reports of SAFIR, PROMER II, MFIs, commercial banks and partners • Activity reports of training institutions • Special reports • Consultants' reports	

Narrative summary	Objectively verifiable indicators (RIMS) and targets outputs (TOs)	Means of verification	Risks/hypotheses
	• Repayment rates for loans to beneficiaries of other IFAD projects (by MFI) • No. of new products/services developed (by MFI and by status (pilot, capacity building, expansion)) • No. and volume of MT/LT loans delivered (by MFI, gender, type of enterprise/ activity, subsector) • Value of MT/LT savings mobilized from beneficiaries (by MFI, region, gender) • No. of commercial banks with refinancing arrangements with partner MFIs • Amounts of refinancing (not including BOAD credit line) • No. of MFIs refinanced • Repayment rates • No. of representatives of partner institutions attending project-funded training (by gender and by institution) • No. of MFIs obtaining refinancing through the BOAD line and amounts obtained • Repayment rates		

Costs and Financing

Cost by component	**USD Million**	**Expenditure categories**	**USD million**	**Cofinancing**	**USD million**
Component A	9.826	Civil works	215	IFAD	13.079
Component B	2.877	Equipment/vehicles	1.231	BOAD	2.027
Component C	1.118	Training	1.971	Government	1.720
Component D	1.184	Studies	533	Govt support Funds	474
Component E	3.743	Contracts	737	Beneficiaries	1.448
Total	**18.749**	Technical assistance	845		
		Support funds	8.139		
		Salaries /allowances	3.694		
		Other overheads	1.385		

APPENDIX IV

FLOW OF FUNDS

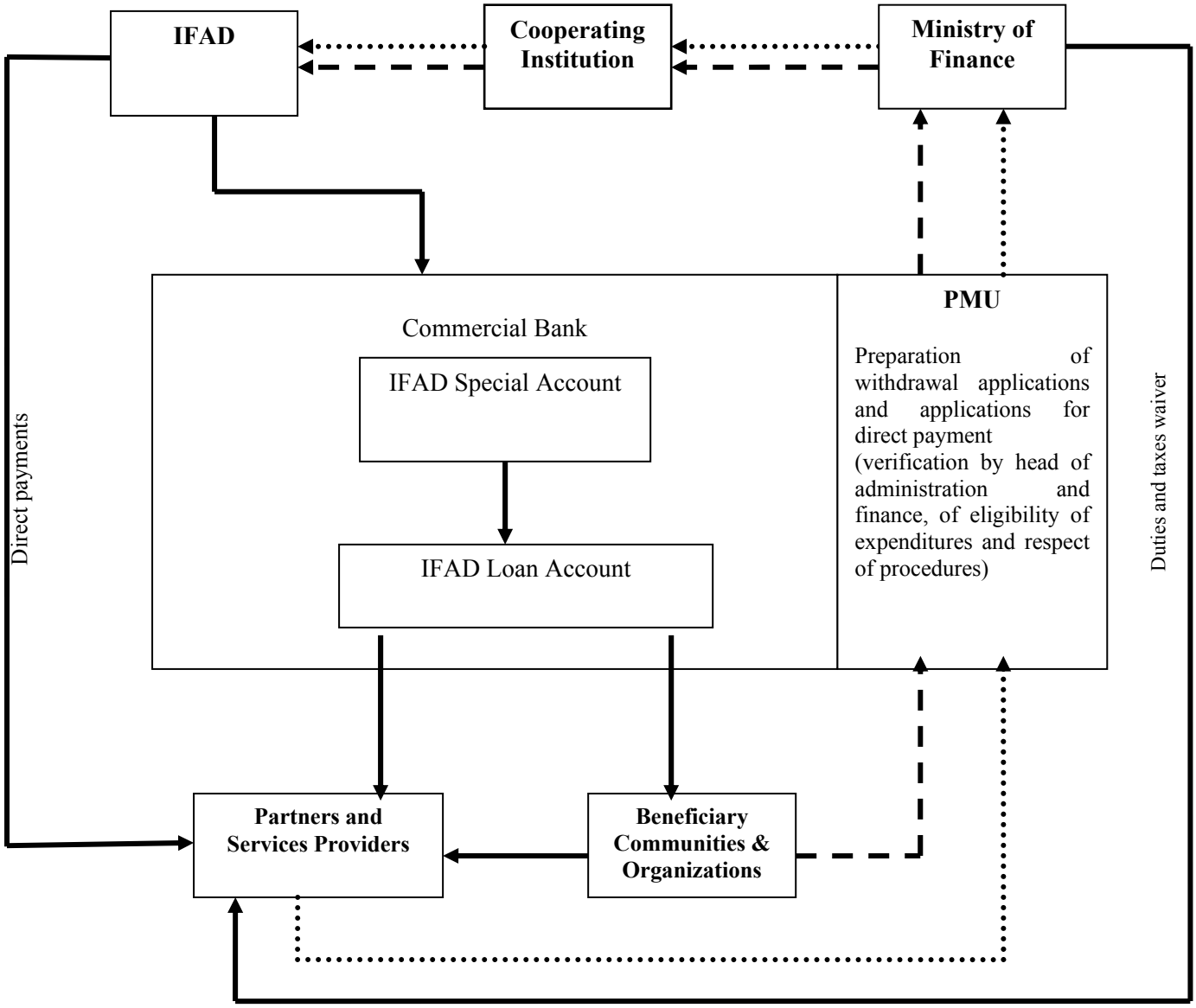

Financial flows
Statement of Expenditures (invoices and accounts)
Summaries of certified expenditures and withdrawal applications

COSTS AND FINANCING

Table 1 – Expenditure Accounts by Financiers (USD '000)

	FIDA		BOAD		Bénéficiaires		Fonds Nationaux		Gouvernement		Total		For. Exch.	Local (Excl. Taxes)	Duties & Taxes
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%			
I. Investment Costs															
A. Génie Civil															
Constructions et rehabilitation	36	16.7	130	60.5	16	7.6	-	-	33	15.3	215	1.1	43	139	33
B. Equipements et moyens de transport															
Equipements	474	74.4	62	9.7	-	-	-	-	101	15.9	637	3.4	422	114	101
Moyens de transport	433	72.9	14	2.4	-	-	-	-	147	24.7	594	3.2	439	9	147
Subtotal Equipements et moyens de transport	907	73.7	76	6.2	-	-	-	-	248	20.1	1 231	6.6	860	123	248
C. Formation, Etudes et Assistance technique															
Formation	1 638	83.1	61	3.1	-	-	-	-	271	13.8	1 971	10.5	199	1 500	271
Etudes et contrats	474	89.0	-	-	-	-	-	-	59	11.0	533	2.8	192	282	59
Conventions	684	92.8	-	-	-	-	-	-	53	7.2	737	3.9	107	577	53
Assistance technique	669	79.1	145	17.1	-	-	-	-	32	3.8	845	4.5	634	179	32
Subtotal Formation, Etudes et Assistance technique	3 465	84.8	206	5.0	-	-	-	-	415	10.1	4 085	21.8	1 133	2 538	415
D. Fonds d'appuis															
Fonds d'appui aux services non financiers	2 372	57.8	-	-	984	24.0	240	5.8	510	12.4	4 106	21.9	-	3 596	510
Fonds d'appui aux innovations	1 414	60.1	-	-	449	19.1	190	8.1	298	12.7	2 352	12.5	-	2 053	298
Fonds d'appui aux IMF	-	-	1 615	100.0	-	-	-	-	-	-	1 615	8.6	-	1 615	-
Fonds d'appui aux structures partenaires	66	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	66	0.4	-	66	-
Subtotal Fonds d'appuis	3 853	47.3	1 615	19.8	1 432	17.6	431	5.3	808	9.9	8 139	43.4	-	7 331	808
Total Investment Costs	8 260	60.4	2 027	14.8	1 448	10.6	431	3.1	1 503	11.0	13 670	72.9	2 036	10 130	1 503
II. Recurrent Costs															
A. Salaires et indemnités	3 694	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	3 694	19.7	-	3 694	-
B. Entretien et fonctionnement															
Entretien des bâtiments	59	85.0	-	-	-	-	-	-	10	15.0	69	0.4	17	42	10
Entretien des équipements	161	85.0	-	-	-	-	-	-	28	15.0	190	1.0	95	66	28
Entretien et fonctionnement véhicules	479	85.0	-	-	-	-	-	-	84	15.0	563	3.0	281	197	84
Frais divers de gestion	425	75.6	-	-	-	-	44	7.8	93	16.6	563	3.0	259	210	93
Subtotal Entretien et fonctionnement	1 124	81.2	-	-	-	-	44	3.2	217	15.6	1 385	7.4	653	515	217
Total Recurrent Costs	4 818	94.9	-	-	-	-	44	0.9	217	4.3	5 079	27.1	653	4 209	217
	13 078	69.8	2 027	10.8	1 448	7.7	474	2.5	1 720	9.2	18 749	100.0	2 689	14 339	1 720

Table 2 – Expenditure Accounts by Components - Totals Including Contingencies (USD '000)

	Services non financiers d'appui au développement des MPER		Accès aux services financiers				Coordination, Suivi et Évaluation		
	Renforcement des prestataires de services et des MPERs	Appui a l' innovation technologique, commerciale et promotion des filières	Mise en place du service d'appui a la finance rurale (SAFIR)	Renforcement des Institutions de micro-finance	Renforcement des O.P. et dialogue sur les politiques	Service d'information aux entreprises	Coordination et gestion financière	Suivi et évaluation	Total
I. Investment Costs									
A. Génie Civil									
Constructions et rehabilitation	-	-	-	172	-	-	42	-	215
B. Equipements et moyens de transport									
Equipements	139	-	27	68	-	162	219	22	637
Moyens de transport	-	-	54	19	-	-	521	-	594
Subtotal Equipements et moyens de transport	139	-	81	87	-	162	740	22	1 231
C. Formation, Etudes et Assistance technique									
Formation	323	274	14	58	951	267	63	19	1 971
Etudes et contrats	35	94	37	-	9	26	-	332	533
Conventions	159	-	577	-	-	-	-	-	737
Assistance technique	239	153	9	160	158	33	15	77	845
Subtotal Formation, Etudes et Assistance technique	757	521	638	218	1 118	327	78	428	4 085
D. Fonds d'appuis									
Fonds d'appui aux services non financiers	4 106	-	-	-	-	-	-	-	4 106
Fonds d'appui aux innovations	-	2 352	-	-	-	-	-	-	2 352
Fonds d'appui aux IMF	-	-	-	1 615	-	-	-	-	1 615
Fonds d'appui aux structures partenaires	-	-	66	-	-	-	-	-	66
Subtotal Fonds d'appui	4 106	2 352	66	1 615	-	-	-	-	8 139
Total Investment Costs	5 002	2 873	784	2 093	1 118	489	860	450	13 670
II. Recurrent Costs									
A. Salaires et indemnités	1 735	-	-	-	-	453	1 276	229	3 694
B. Entretien et fonctionnement									
Entretien des bâtiments	31	-	-	-	-	-	38	-	69
Entretien des équipements	62	-	-	-	-	-	123	5	190
Entretien et fonctionnement véhicules	-	-	-	-	-	-	563	-	563
Frais divers de gestion	123	-	-	-	-	242	198	-	563
Subtotal Entretien et fonctionnement	215	-	-	-	-	242	922	5	1 385
Total Recurrent Costs	1 951	-	-	-	-	695	2 199	234	5 079
	6 953	2 873	784	2 093	1 118	1 184	3 059	684	18 749
Taxes	641	355	64	75	122	118	306	40	1 720
Foreign Exchange	470	153	162	77	324	256	1 007	240	2 689

ORGANIZATION AND MANAGEMENT